لمتابعة وضبط الجرائم والمخالفات التي تدخل ضمن اختصاصاتهم

نواب يقترحون إنشاء إدارة الشرطة المجتمعية ومنح بعض منتسبيها صفة الضبطية القضائية

أعلن النواب محمد الدلال وأسامة الشاهين وعسكر العنزي ومحمد الحويلة ومبارك الحجرف تقدمهم باقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام القانون رقم (23) لسنة 1968 بشأن نظام قوة الشرطة، بمنح عدد من العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية صفة الضبطية القضائية لمتابعة وضبط الجرائم والمخالفات التي تدخل ضمن اختصاصاتهم.

وجاء في نص الاقتراح:

(المادة الأولى) تضاف مادة جديدة على الباب الخامس - أحكام الانتقالية وتنص على الآتي:

« يعهد إلى إدارة الشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية مهام الوقاية والحد من الجرائم وتحقيق الأمن المجتمعي والسعي لدعم كيان المجتمع وقيمة وتعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية بين رجال الأمن وأفراد المجتمع».

(المادة الثانية) تضاف مادة جديدة على الباب الخامس - أحكام الانتقالية وتنص على الآتي:

«يقوم الوزير المختص بمنح صفة الضبطية القضائية لعدد من العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية بناء على ترشيح من وكيل الوزارة وذلك لمتابعة وضبط الجرائم والمخالفات التي تقع بالمخالفة للقوانين التي تدخل ضمن اختصاصات الإدارة».

مجلس الأمة

(المادة الثالثة) على رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ونشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على ما يلي:

انتهت دولة الكويت من خطوات إيجابية أسوة بالعديد من الدول بتبني إنشاء جهاز أو إدارة متخصصة تهتم بقضايا وشؤون وقيم المجتمع أطلق عليها الشرطة المجتمعية والتي تهدف إلى الربط الإيجابي بين رجال الداخلية والأمن مع أفراد المجتمع والوقاية من المخالفات والجرائم وتوعية المواطنين والمقيمين بضرورة الالتزام بالقانون وتعزيز القيم الإيجابية والسعي لتطبيق القوانين المتعلقة بتماسك أفراد المجتمع ودعم أفراده.

ونظرًا لوجود قرار إداري بشأن أدوار الشرطة المجتمعية لا يلبي الدور الهام لهذه الإدارة أو تحقيق أهدافها لذا فإن المقترح الماثل من شأنه إيجاد تشريع داعم لأهداف واختصاصات الشرطة المجتمعية وكذلك أهمية وجود صلاحية الضبطية القضائية التي تمكن عددًا من ممثلي هذه الإدارة المختصة في تحقيق أدوار إدارة الشرطة المجتمعية وقد تناولت المادة الأولى من التعديل الجديد نصًا يؤكد إقامة وإنشاء الإدارة ومهامها الرئيسية، والمادة الثانية تشير إلى مهام الوزير المختص بمنح عدد من العاملين بالإدارة صفة الضبطية القضائية تحقيقا لأهداف وأدوار إدارة الشرطة المجتمعية.

العدساني: لجنة تحقيق محايدة للوقوف على أسباب وفاة الرشيدي والعدواني

أعلن النائب رياض العدساني نيته التقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق محايدة للوقوف على أسباب وفاة الطفل عبدالعزيز الرشيدي في عيادة الأسنان بمركز الفحيحيل التخصصي والمواطنة حنان العدواني خلال نقلها إلى العلاج بالخارج والحالات المشابهة، مشيرا إلى ضرورة التأكد من أسباب الوفيات ومدى جاهزية واستعدادات وزارة الصحة والإجراءات التي قامت بها، إضافة على ذلك التأكد من الإجراءات الإدارية والقانونية والوقائية والاحترازية ومدى استعداد الوزارة لمثل تلك الحالات لحماية المرضى من المخاطر بصفة عامة.

وقال العدساني إن التحقيق سوف يشمل كل الإجراءات والوقوف عند اسباب الوفيات، بالإضافة إلى الالتزام بجودة الخدمات الطبية للعناية الإنسانية والأسس والشروط والمعايير المتبعة لمقياس جودة الخدمات الطبية ومدى توفير شروط سلامة الإجراءات والإطلاع على كافة الأمور ومدى جاهزية الوزارة لمعرفة ملابسات الحالات والحوادث التي أدت إلى وفيات المرضى وغيرها من الأمور والخطوات التي قام بها وزير الصحة والوزارة.

وأشار العدساني إلى المادة 114 من الدستور، والتي تنص على «يحق لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو ينتدب عضوا أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم».

الكويت تقترح آلية جديدة لدفع اشتراكات اللجنة البرلمانية الآسيوية

بغداد - «كونا»: قدم الوفد البرلماني الكويتي الى مؤتمر اللجنة الدائمة للوائح الادارية والمالية لـ (الجمعية البرلمانية الآسيوية) مقترحا جديدا لدفع الاشتراكات المالية للدول الاعضاء في اللجنة.

وقال رئيس الوفد الكويتي وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف لوكالة الانباء الكويتية (كونا) أمس ان «اجتماع اليوم شهد طرح رؤى ومقترحات لتعديل آلية دفع الاشتراكات».

واضاف ان الكويت تقدمت في الاجتماع بمقترح تقوم بموجبه برلمانات الدول الاعضاء بدفع اشتراكات متساوية يتم تحديد قيمتها بالاتفاق بينهم.

واوضح النصف ان ثمة مقترحات اخرى طرحت للدفع من بينها ان تحدد قيمة الاشتراك لكل بلد وفقا لناتجها القومي فضلا عن اقتراح ثالث بدمج الاقتراحين السابقين معا مؤكدا ان (اللجنة البرلمانية الآسيوية) في طور بحث هذه المقترحات ودراستها تمهيدا لاقرار احدها.

وفيما يتعلق بانعقاد اجتماع اللجنة في بغداد ذكر النصف «ان ذلك اعطى بعدا عربيا لاعمال اللجنة التي تعد واحدة من اهم اللجان الدائمة في الجمعية».

وكانت الكويت قد شاركت اليوم في اجتماعات مؤتمر اللجنة الدائمة للوائح الادارية والمالية للجمعية البرلمانية الاسيوية بوفد برلماني ضم كل من النصف وعضو الشعبة النائب الدكتور خليل عبد الله.

بعد زيارته والإطلاع على أعماله

الحمد: المكتب الثقافي الكويتي في لندن يقوم بواجباته على أحسن وجه ونشكر القائمين عليه

أحمد الحمد

قال الناشط السياسي المرشح السابق لانتخابات مجلس الأمة المهندس أحمد الحمد إن المكتب الثقافي الكويتي في لندن يقوم بواجباته المسندة إليه على أحسن وجه بهدف تحقيق الهدف من وجوده وإنشائه والمتمثل أساسا في توفير المقاعد للطلبة الكويتيين في جامعات ومعاهد المملكة المتحدة، بالإضافة إلى الإشراف الأكاديمي و الأدبي على الطلبة، وكذلك تأسيس علاقات ثقافية وتربوية متميزة مع الجامعات ومراكز الأبحاث و المؤسسات التربوية في المملكة المتحدة لتحقيق المهمة الأساسية للمكتب.

وأضاف الحمد، بعد زيارته للمكتب الثقافي الكويتي في لندن، إنه وجد تنظيما في العمل وحسن إدارة، بالإضافة إلى الحرص والاهتمام الشديدين من قبل القائمين على المكتب لتقديم كل الخدمات المتميزة للطلبة الكويتيين مع كل التسهيلات مما يشكل الأرضية والجو المناسبين للطلبة لاستكمال ما سافروا من أجله لتحصيل العلم والحصول على أعلى الشهادات العلمية والأدبية التي ستكون حجر الزاوية في مستقبل الكويت وخطة التنمية ورؤية الكويت 2035 إذا أحسن استخدامها.

وتقدم الحمد بالشكر والتقدير من رئيس المكتب الثقافي الكويتي في لندن الدكتور فوزان الفارس ونائب الرئيس الدكتور فهد المضف على ما يقومان به من جهود مخلصة ومتفانية في سبيل خدمة الطلبة الكويتيين وتسهيل أمورهم وتقديم كل التوجيهات والإرشادات لهم بما يساعدهم على الاستمرار والتطور.

وختم الحمد آملاً أن تتجدد التجارب الكويتية المماثلة لتجربة المكتب الثقافي الكويتي في لندن والذي يجسد النجاح والتقدم عندما يكون الرجل المناسب في المكان المناسب لتسير الأمور بعد ذلك في الاتجاه الصحيح من تلقاء نفسها لأن مقومات النجاح تكون بالأصل موجودة، ولا حاجة للتسويف واللف والدوران للخروج في النهاية بلا نتائج كما هو الحال في الكثير من مؤسسات الدولة التي لا تجسد المبدأ الذهبي «الرجل المناسب في المكان المناسب».

تتمات

الغانم: الحل

وجهات النظر مضيفا انه سيجتمع في القريب العاجل مع عدد من جمعيات النفع العام ومجموعة من الناشطين والناشطات فيما يخص هذه القضية للاستماع أيضا لوجهات نظرهم ومرئياتهم.

وذكر الغانم ان الاجتماع عقد بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح ووزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة المستشار الدكتور فهد العفاسي ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة.

وأضاف ان الحضور ضم الأمين العام لمجلس الوزراء عبداللطيف الروضان وممثلي وزارتي الخارجية والداخلية ومدير مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت الدكتور سامر حدادين وكل الجهات المعنية في الدولة.

وأعرب الغانم عن الشكر الجزيل لكل من حضر الاجتماع على ما أبدوه من ملاحظات وآراء واستعداد للتعاون من أجل إيجاد حل عادل لهذه المشكلة على نحو يتوافق مع الحفاظ على الهوية الوطنية ومراعاة الجوانب الإنسانية.

وكان رئيس مجلس الأمة قال بتاريخ 21 يوليو الماضي ان هناك تنسيقا نيابيا حكوميا لإيجاد حل تشريعي جذري وشامل لقضية المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد خلال فترة الصيف «بما لا يمس الجنسية والهوية الوطنية ويراعي فيه الجوانب الإنسانية لهم».

وأضاف ان هذا الحل سيبدأ بتشريع يصادق عليه مجلس الأمة في بداية دور الانعقاد المقبل أو دورة طارئة إن احتاج الأمر لذلك موضحا ان هذا التحرك يأتي بناء على توجيهات واضحة من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

الشعلة يشكل

العالمية التي نصت أهدافها على التحقق من التزام الهيئة بالأحكام الواردة في مرسوم النظام الأساسي لإنشائها والتأكد من التزام الهيئة في أعمالها بالقوانين السارية والنظم واللوائح المعتمدة لتنظيم العمل بها ودعم جهود الهيئة في إطار تعزيز عوامل الشفافية والنزاهة ومعايير الحوكمة.

وحدد القرار الوزاري الصادر نطاق عمل لجنة الرقابة على الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية والمتمثل في الإطلاع على القرارات المنظمة للعمل بالهيئة والتأكد من مدى مطابقتها لما هو وارد بالقوانين السارية واللوائح والأنظمة المعتمدة والاطلاع على الدورة المستندية وتقارير الأداء والتقارير المالية لحسابات الهيئة ومطابقتها بما هو وارد في اللوائح الإدارية والمالية المعتمدة للهيئة والاطلاع على المستندات الخاصة بإيرادات الهيئة ومصروفاتها والاطلاع على تقارير لجان التدقيق الداخلية ومكتب التدقيق الخارجي للهيئة، بالإضافة إلى الاطلاع على محاضر لجنة المناقصات والمشتريات واللجان المنشأة لفرز وحصر وبيع الموجودات المستهلكة أو المستغنى عنها والمواد التالفة والمخلفات وطلب إجراء زيارات ميدانية لمقار الهيئة ومخازنها وطلب أي بيانات أو مراجعة أي موضوعات يرى المسؤولون عن أعمال الرقابة أنها ضرورية لاستكمال دورهم الرقابي.

«الخارجية»: بناء

إقامة دولة الكويت منصة بحرية فوق «فيشت العيج» باعتبار أن هذه المنصة ستؤثر على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين في المنطقة البحرية الواقعة بعد العلامة 162.

وقال المصدر المسؤول إن وزارة الخارجية تسلمت هذه المذكرة من الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة بعد تسليمها إلى مجلس الأمن وقامت على الفور بالرد عليها متضمنا الآتي:

أولا - دولة الكويت تؤكد أن المياه الإقليمية تم تحديدها بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 17-12-1967 بشأن عرض البحر الإقليمي لدولة الكويت وتم تحديثه بتاريخ 19-10-2014 بشأن تحديد المناطق البحرية لدولة الكويت وذلك وفقا لما نصت عليه المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 والمودعة لدى الأمم المتحدة.

ثانيا - إن «فشت العيج» هي مساحة من الارض مكونة طبيعية فوق سطح البحر وتقع في المياه الإقليمية الكويتية وعليه فإن بناء المنصة حق سيادي لدولة الكويت في إقليمها وبحرها الإقليمي.

ثالثا - تم بناء المنصة لأغراض الملاحة البحرية في خور عبدالله بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الأمنية لهذه المنطقة وقد تم إخطار العراق من خلال محضر الاجتماع السادس للجنة الكويتية - العراقية بعزم دولة الكويت على إقامة المنصة كما تم توجيه مذكرة للسفارة العراقية لدى دولة الكويت بهذا الشأن بتاريخ 28-2-2017.

رابعا - قامت دولة الكويت بالرد على مذكرات الجانب العراقي المؤرخة ب5-9-2017 و12-9-2018 والتي طالب الجانب العراقي فيها بالتريث في إنشاء المنصة لحين استكمال الحدود البحرية بعد النقطة 162 بالمذكرتين الموجهتين من سفارة دولة الكويت في بغداد إلى وزارة الخارجية بتاريخ 26-7-2017 و26-9-2018 بالتأكيد على أن بناء المنصة من الأمور السيادية لدولة الكويت.

وأكد المصدر أنه في ما يتعلق بترسيم الحدود البحرية بعد العلامة 162 فإن دولة الكويت تؤكد بأنها استمرت في مطالبة الجانب العراقي منذ عام 2005 إلى اخر اجتماع في مايو الماضي بأن يباشر الخبراء القانونيون في البلدين بالبدء في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية غير المرسمة وتم ذلك عبر اجتماعات اللجان الوزارية المشتركة والرسائل الوزارية بهذا الشأن.

ونوه بأن «دولة الكويت قد دعت الأشقاء في العراق إلى حسم هذا الموضوع باللجوء إلى المحكمة الدولية بقانون البحار المنشأ بموجب إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

واختتم المصدر تصريحه بأن «دولة الكويت إذ تستعرض هذه الوقائع فإنها تؤكد حرصها على العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين الشقيقين ومواصلتها التنسيق مع الأشقاء لحسم كافة الملفات العالقة حتى لا تتعرض علاقة البلدين لأي شوائب».

«السكنية» ترفع

8 سبتمبر الجاري في صالة خدمة المواطن بمبنى المؤسسة في منطقة جنوب السرة أضافة الى فروعها في منطقتي القرين والجهراء وفرع برج التحرير.

وذكرت ان المستندات المطلوبة هي شهادة الطلاق في حالة وجود مطلقة وشهادة راتب تفصيلية للموظف الذي يعمل في الجهات الحكومية غير التابعة لديوان الخدمة المدنية وصورة البطاقة المدنية للزوج والزوجة غير الكويتية.

وبينت انه اذا كان صاحب الطلب متقاعدا او لا يعمل يجب ارفاق شهادات الدراسية للابناء للعامين الدراسيين السابق والحالي بالدرجات من المدارس الحكومية اما المدارس الخاصة فيجب تصديقها من ادارة التعليم الخاص.

وافادت المؤسسة انه في حال كان صاحب الطلب يعمل في القطاع الخاص فعليه احضار شهادة راتب تفصيلية حديثة من جهة العمل مذكور فيها عدم حصوله على بدل إيجار او سكن او بدل سكن من عمله فضلا عن اعتماد التوقيع من غرفة تجارة وصناعة الكويت.

واوضحت انه في حال كان صاحب الطلب يعمل في القطاع النفطي او اي جهة تصرف بدل سكن فعليه احضار شهادة تدرج بدل السكن من القطاع النفطي وشهادة راتب تفصيلية تبين تقاضيه بدل الايجار مبينة انه في حالة حصوله على سكن من قبل جهة العمل فعليه احضار ما يفيد تاريخ استلام السكن.

وقالت «السكنية» في بيانها انه في حال توفي احد والدي اصحاب العلاقة او كلاهما «سواء كويتيا او خليجيا» يجب احضار حصر الوراثة.

وبينت ان احضار المنافذ للاسرة لمدة سنتين يجب ان يكون للحالات التالية «إذا كان لدى صاحب الطلب ابناء دون سن الدراسة - لا يعمل او متقاعد او يعمل في القطاع الخاص - او يعمل بوظيفة سائق او مراسل او حارس ولديه ابناء دون سن الدراسة او اذا كان صاحب الطلب متزوجا من غير كويتية وليس لديه ابناء».

مقترح نيابي

الحجرف بأن يعهد إلى إدارة الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية مهام الوقاية والحد من الجرائم وتحقيق الأمن المجتمعي.

ونص الاقتراح في مادته الأولى على أن «تضاف مادة جديدة على الباب الخامس - أحكام الانتقالية وتنص على الآتي: (يعهد إلى إدارة الشرطة المجتمعية بوزارة الداخلية مهام الوقاية والحد من الجرائم وتحقيق الأمن المجتمعي والسعي لدعم كيان المجتمع وقيمه وتعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية بين رجال الأمن وأفراد المجتمع)».

بدء محادثات

«استجابة لدعوة السعودية وتقديراً لمكانتها الرفيعة، وحرصاً على السلام وتأكيدا لموقفنا الثابت كحليف وثيق في دحر المشروع الإيراني من اليمن».

واعتبر انه «لهذه الأسباب نتواجد هناك، ولا تعنينا تخرصات الموتورين».

ووصل وفد من المجلس الانتقالي برئاسة رئيس المجلس عيدروس الزبيدي، مدينة جدة للمشاركة في الحوار الذي دعت إليه السعودية بين أطراف النزاع في عدن.

وصرح عدنان الكاف، عضو الوفد المشارك، بأن حضور وفد المجلس الانتقالي إلى جدة يأتي تأكيدا على جدية التزام المجلس واحترامه لدعوة الحوار التي تبنتها السعودية.

يأتي وصول وفد الانتقالي للمرة الثانية إلى جدة في أعقاب التطورات التي شهدتها محافظتا أبين وشبوة مؤخرا، وتدخل التحالف لتهدئة الأوضاع والدفع لعقد الحوار.

وكان المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيثس أكد ضرورة حل الخلاف وإنهاء التصعيد في عدن عبر الحوار الذي دعت له المملكة العربية السعودية.

وفي لقاء له مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، شدد الجانبان على دعم المبادرة السعودية، وضرورة إنهاء الأزمة عبر الحل السياسي وفق المرجعيات المعتمدة، وتكثيف الجهود لإنهاء الأزمة التي تتفاقم تداعياتها إنسانيا.

لبنان توقيف

اوقفت عند مداخل المخيم بجنوبي لبنان المصري فادي إبراهيم الملقب بـ «ابو خطاب» الذي يعتبر احد ابرز «المطلوبين الارهابيين» وذلك لقيامه بتشكيل خلية امنية «ارهابية» تعمل لصالح تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية «داعش».

واضاف ان الخلية الارهابية قد خططت لاستهداف مراكز للجيش اللبناني وعسكريين وبعض الأماكن الدينية والسياحية في عدد من المناطق اللبنانية.

واوضح ان الموقوف شارك في معارك ضد الجيش في طرابلس عام 2014 وغادر مخيم عين الحلوة في سبتمبر عام 2017 قبل ان يعود إلى المخيم في فبراير عام 2018 لمعاودة «النشاط الإرهابي» في الداخل اللبناني.

البنتاغون يخصص

مبان عسكرية كانت مقررة داخل الولايات المتحدة وخارجه.

وذكرت الوزارة في بيان مساء الثلاثاء الماضي أن الـ 3.6 مليار دولار ستمول 11 مشروع بناء عسكري لحاجز حدودي بطول 175 ميلا على الحدود الامريكية - المكسيكية مما سيساهم في تقليل الحاجة الى القوات الامريكية المنتشرة هناك.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع جوناثان هوفمان في تصريح صحافي ان هذه المشروعات الإنشائية ضرورية لدعم عمل القوات المسلحة فيما يتصل بالطوارئ الوطنية.

وبدورها قالت رئيسة مجلس النواب الامريكي نانسي بيلوسي في بيان ان «هذا القرار غير المسؤول بتأمين الاموال من خلال تأجيل 127 مشروعا لبناء وتحديث مبان عسكرية داخل الولايات المتحدة وخارجها يجعل الولايات المتحدة أقل امانا ويخالف الدستور».

واضافت ان «إلغاء مشاريع البناء العسكرية في الداخل والخارج سيقوض أمننا القومي وتوعية حياة ومعنويات قواتنا مما سيجعل الولايات المتحدة اقل امنا».

وحذرت بيلوسي من أن «مجلس النواب سيواصل محاربة هذا القرار غير المقبول والخطير جدا في المحاكم وفي الكونغرس».

وكان الرئيس الامريكي دونالد ترامب اعلن في شهر فبراير الماضي حالة طوارئ وطنية تتعلق بالحدود الجنوبية للولايات المتحدة لمواجهة تدفق اللاجئين غير الشرعيين مما مكنه من تحويل 3.6 مليار دولار من مشاريع البناء العسكرية الى الجدار.

طهران: 15 مليار

وبعد أن اعتبر ان الجهود الدبلوماسية الفرنسية لتجنب هذه التدابير الإيرانية الجديدة لن تنجح على الأرجح قبل الموعد النهائي الذي حددته طهران، قال روحاني في مجلس الوزراء، إن هذا الإعلان سيركز على «تفاصيل المرحلة الثالثة» من الاستراتيجية الإيرانية للحد من هذه الالتزامات التي بدأت في مايو الماضي، وفق ما جاء في بيان للرئاسة الإيرانية.

وأضاف البيان أن روحاني تطرق إلى سير المفاوضات مع أوروبا وقال: «على سبيل المثال اذا كانت هناك خلافات على عشرين نقطة، فاليوم انحصرت هذه الخلافات في ثلاث، لكننا لم نصل حتى الآن إلى الحل النهائي، ومن المستبعد التوصل الى هذا الحل الخميس، وبالتالي سنخطو الخطوة الثالثة في خفض التزاماتنا النووية».

وقال الرئيس الإيراني لنواب مجلس الشورى الثلاثاء إن «المرحلة الثالثة من تخفيض» التزامات إيران ستتم كما هو مخطط لها «في الأيام المقبلة» ما لم تتخذ الأطراف الأخرى خطوة «مهمة» تجاه بلاده، كما أوردت وكالة الانباء الايرانية الرسمية ارنا.

وتناقش فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيران سبل حفظ هذا الاتفاق الدولي في 2015، إثر انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد في مايو 2018 وإعادة فرضها سلسلة من العقوبات الاقتصادية المشددة على إيران.

على صعيد متصل فرضت الولايات المتحدة عقوبات على وكالة الفضاء الايرانية واثنين من معاهدها البحثية بسبب انشطتها «الحساسة».

وقال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في بيان «هذه هي المرة الأولى التي تصنف فيها الولايات المتحدة وكالة الفضاء المدنية الإيرانية بأنها ضالعة بالانشطة التي تعزز برنامج الصواريخ الباليستية».

وأكد بومبيو «ان الولايات المتحدة لن تسمح لإيران باستخدام برنامجها لإطلاق الفضاء كغطاء للمضي قدما في برامج الصواريخ الباليستية» مشيرا الى ان «محاولة إيران في نهاية أغسطس الماضي لإطلاق مركبة فضاء تؤكد إلحاح التهديد».

وأشار كبير الدبلوماسيين الأمريكيين إلى أن هذه التسميات «يجب أن تكون بمثابة تحذير للمجتمع العلمي الدولي من أن التعاون مع برنامج الفضاء الإيراني يمكن أن يسهم في قدرة طهران على تطوير نظام لتوصيل الأسلحة النووية».

وذكرت وزارة الخارجية الامريكية في بيان منفصل ان «أفعالنا اليوم تظهر العيوب في خطة العمل المشتركة الشاملة المتعلقة بالاتفاق النووي الذي أبرمته مع ايران ولماذا كانت الولايات المتحدة محقة في التوقف عن المشاركة فيها».

وأكدت في هذا السياق أهمية تحقيق اتفاق يمنع إيران من تطوير قدرات الصواريخ الباليستية التي يمكن أن تسهم في نظام إيصال الأسلحة النووية.